عصام شلهوب

الإستثمار في لبنان فرصة واعدة تحاصرها المخاطر الإصلاح نقطة البداية والثقة الحافز الأكبر

المفارقة الصادمة أن بلدا خسر جزءا كبيرا من قدرته المالية والمصرفية، وتعرض لسنوات من الازمات الاقتصادية والسياسية والامنية، لا يزال يمتلك قطاعات قادرة على جذب استثمارات كبيرة، ويملك مقومات تسمح له باستعادة موقعه على الخارطة الاقتصادية الاقليمية. المشكلة اذا ليست في غياب الفرص، بل في غياب البيئة التي تحميها وتحولها الى استثمارات منتجة ومستدامة

لبنان يقف اليوم امام مرحلة دقيقة. فالاقتصاد الذي تلقى ضربات متتالية منذ عام 2019، ثم زادت اعباؤه نتيجة الحرب والدمار، يحتاج الى استثمارات تعيد تحريك عجلة الانتاج وتخلق فرص العمل وتخفف الضغط عن المالية العامة. في المقابل، فان المستثمر لا ينظر الى حجم الفرصة وحده، بل الى مستوى المخاطر التي ترافقها: استقرار سياسي وامني هش، قطاع مصرفي لم يستعد عافيته، بنى تحتية متعبة، كلفة مرتفعة للطاقة، وبيروقراطية لا تزال قادرة على ابطاء أي مشروع.

هنا تكمن المعادلة الاصعب: لبنان لديه ما يقدمه للمستثمر، لكنه لا يزال عاجزا عن تقديم الضمانات الكافية التي تجعل الاستثمار قرارا طبيعيا لا مغامرة محسوبة.

في هذا السياق، تأتي اهمية التحرك الرسمي لتطوير مرفأ بيروت، باعتباره احد ابرز الامثلة على العلاقة بين الاستثمار والبنى التحتية. ففي مناسبة وضع الحجر الاساس لتوسعة محطة الحاويات، قال رئيس الحكومة نواف سلام ان لبنان لا يفتتح مجرد توسعة اضافية، بل يفتح نافذة جديدة على العالم، معتبرا ان الهدف هو استعادة المرفأ موقعه الطبيعي بين المرافئ الرئيسية في شرق المتوسط وتعزيز دوره كركيزة اقتصادية ولوجستية للبنان.

الاهم في كلام سلام، ان المنافسة لم تعد تقوم على الموقع الجغرافي وحده، بل على الحوكمة وسرعة المعاملات والشفافية والتكنولوجيا والبنى التحتية وشبكات النقل. وهي عناصر تختصر عمليا المشكلة اللبنانية كلها: فالموقع موجود، والطاقات البشرية موجودة، والقطاعات الواعدة موجودة، لكن المطلوب تحويل هذه الميزات الى بيئة اعمال قادرة على جذب رأس المال والاحتفاظ به.

هنا يبرز القطاع الصناعي في مقدمة القطاعات القابلة لاستقطاب الاستثمار، خصوصا مع توجه الدولة الى اعادة هيكلة الصناعة، وتحديد مجالات يمكن للبنان ان ينافس فيها، خارجيا واقليميا.

وتبرز خمس مجموعات صناعية ذات اولوية: الصناعات الغذائية والمشروبات، المنتجات الاستهلاكية ومستحضرات التجميل، الصناعات الابداعية، التكنولوجيا المتقدمة، والصناعات الدوائية والصحية، اضافة الى المجالات المرتبطة بالقنب الطبي.

وتملك الصناعات الغذائية فرصة خاصة، من زيت الزيتون والزعتر والمونة والعسل والاعشاب الطبية، الى المنتجات العضوية والغذاء الصحي. وهي قطاعات لا تحتاج بالضرورة الى رؤوس اموال ضخمة للانطلاق، لكنها قادرة على التوسع وفتح اسواق تصديرية، مستفيدة من السمعة التي يتمتع بها المنتج اللبناني في عدد من الاسواق العربية والاغترابية.

اما الصناعات الابداعية، من التصميم والاعلام والفنون والانتاج الرقمي، فتقدم نموذجا مختلفا للاستثمار، يقوم على رأس المال البشري اكثر من اعتماده على المعدات الثقيلة.

في الجانب الاكثر تقدما، تبرز صناعة التكنولوجيا ومكونات الذكاء الاصطناعي. واذا نجح لبنان في استقطاب استثمارات في هذا المجال، فانه يستطيع الانتقال من تصدير الكفاءات الى تصدير المنتجات والخدمات التقنية، وهو تحول بالغ الاهمية في اقتصاد يعاني من نزف مستمر في موارده البشرية.

من اكثر المجالات التي تملك فرصة حقيقية للنمو، قطاع الطاقة المتجددة. فحجم سوق الطاقة في لبنان، والحاجة المزمنة الى الكهرباء، والكلفة المرتفعة لمصادر الطاقة التقليدية، تجعل الاستثمار في الطاقة الشمسية والتخزين والشبكات الصغيرة والطاقة الصناعية، فرصة اقتصادية بقدر ما هي حاجة وطنية.

كما تشير الدراسات الى امكان استخدام الاستثمار العام لتقليل مخاطر مشاريع الطاقة المتجددة وجذب استثمارات خاصة اكبر بكثير، بما يخفف فاتورة الكهرباء ويقلل الانبعاثات.

كذلك تزداد جاذبية الطاقة الشمسية بالنسبة الى المصانع والمؤسسات التجارية، خصوصا ان كلفة انتاج الكيلوواط/ساعة من الطاقة الشمسية التجارية يمكن ان يكون اقل بكثير من كلفة الكهرباء المولدة بالديزل. من هنا يمكن ان تتحول الطاقة المتجددة من مجرد بديل للكهرباء الى قطاع استثماري متكامل يشمل الانتاج والتخزين والصيانة والتمويل والخدمات الهندسية.

لكن بلوغ هدف زيادة حصة الطاقة المتجددة يتطلب اطارا تنظيميا مستقرا، شبكة كهرباء قادرة على استيعاب الانتاج، آليات تمويل واضحة، واجراءات تسمح للقطاع الخاص بالاستثمار بثقة.

في المقابل، للذكاء الاصطناعي دوره المميز، لذلك تقدم التكنولوجيا احدى اكثر الفرص اثارة للاهتمام في الاقتصاد اللبناني. فالشركات الناشئة اللبنانية أثبتت قدرتها على الوصول الى اسواق خارجية وجذب التمويل، لا سيما في مجالات التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي والبرمجيات.

كذلك تكتسب المبادرات التي تستهدف الشركات الناشئة اهمية خاصة، لأنها توفر التمويل الاوّلي لمشاريع قد لا تجد طريقها الى المصارف التقليدية. كما ان برامج دعم الابتكار والشركات ذات الامكانات العالية، تفتح المجال امام تحويل الجامعات والكفاءات اللبنانية الى قاعدة لانتاج خدمات ومنتجات قابلة للتصدير. وتبدو مجالات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي والتكنولوجيا المالية والأمن السيبراني والتجارة الالكترونية وسلاسل الامداد الرقمية، من اكثر المجالات قابلية للنمو.

الميزة هنا، ان الاستثمار التكنولوجي لا يحتاج دائما الى مساحات شاسعة أو بنى تحتية ضخمة، فرأس المال الاساسي هو الانسان والمعرفة. وهذه تحديدا من نقاط القوة اللبنانية التي يمكن البناء عليها، شرط توفير البيئة التي تمنع هجرة اصحاب الكفاءات.

فقد اظهر القطاع العقاري مؤشرات على استعادة نشاطه تدريجا عام 2026، لكن احصاءات الاشهر السبعة الاولى لا تزال دون مستوى التعافي الكامل، فارتفاع العمليات شهريا، وصولا الى اعلى مستوى في تموز، يقابله تراجع سنوي بأكثر من 25%، مما يجعل ما نشهده اقرب الى انتعاش جزئي وانتقائي منه الى دورة عقارية جديدة.

> **الصناعة تبحث عن موقعها في خارطة الاقتصاد الجديد**



الاهم ان حصة الاجانب تراجعت الى 1.50% فقط في نهاية تموز الماضي، في مقابل 2.09% في 2025 و2.36% في 2024، مما يعني ان هذا التحسن لا تقوده حاليا عودة المستثمر الاجنبي، بل السيولة المحلية والاغترابية والطلب الانتقائي.

لكن هذا القطاع يصطدم بعقبة أساسية هي غياب التمويل المصرفي التقليدي. فالسوق العقارية لا تستطيع ان تتحول الى محرك واسع للنمو اذا بقيت محصورة في المستثمر القادر على الدفع نقدا.

واذا ترافقت اعادة الاعمار مع استقرار سياسي وامني واتفاق مع صندوق النقد واعادة اطلاق التمويل، فقد يشهد القطاع العقاري دورة نمو جديدة، لكن استمرار الانسداد السياسي والمالي يبقي هذا الاحتمال رهنا بالظروف.

لا يمكن الحديث عن الاستثمار في لبنان من دون التوقف عند المرافئ والنقل واللوجستيات. فالموقع الجغرافي للبنان بين شرق المتوسط والاسواق العربية يمكن ان يتحول الى ميزة تنافسية، شرط ان تدعمه بنى تحتية حديثة وادارة فعالة.

وتكتسب توسعة محطة الحاويات في مرفأ بيروت اهمية تتجاوز زيادة القدرة الاستيعابية. فالمرفأ يمكن ان يكون جزءا من منظومة اقتصادية اوسع تشمل النقل والترانزيت واعادة التصدير والتخزين والخدمات اللوجستية، مع ربطه بشبكات الطرق والاسواق الاقليمية. فالاستثمار في المرفأ يصبح اكثر قيمة عندما يكون جزءا من رؤية اقتصادية متكاملة، لا مشروعا منفردا.

يبقى القطاع المالي الحلقة الاضعف والاكثر تأثيرا في اي نقاش حول مستقبل الاستثمار. فالمستثمر المحلي او الأجنبي، يحتاج الى نظام مصرفي قادر على تحويل الاموال وتمويل المشاريع وتوفير الائتمان وحماية المدخرات. اما استمرار القيود المصرفية وتراجع الثقة وتعطل التسليف، فيعني أن الاقتصاد يعمل بعيدا من احدى أهم ادواته الاساسية.

لهذا، فان اصلاح القطاع المصرفي ليس مطلبا تقنيا فقط، بل هو شرط مسبق لعودة الاستثمار. وكلما طال التأخير في اعادة هيكلة المصارف ومعالجة الفجوة المالية وحماية حقوق المودعين وفق اطار عادل وقابل للتنفيذ، بقيت قدرة الاقتصاد على تمويل النمو محدودة.

اما الزراعة اللبنانية فهي ليست مجرد قطاع تقليدي، بل يمكن أن تصبح قاعدة لصناعة غذائية تصديرية. فزيت الزيتون والعسل والاعشاب الطبية والزعتر والمونة وغيرها من المنتجات، تستطيع الانتقال من صورتها المنزلية أو المحلية الى علامات تجارية منظمة تستهدف الاسواق الخارجية.

الفرصة الحقيقية هنا ليست في بيع المنتج الخام، بل في اضافة القيمة اليه عبر التصنيع ◄

إقتصاد

والتغليف والتسويق والتصدير. وهذا يتطلب استثمارات في التكنولوجيا الزراعية، وسلاسل التبريد، والمختبرات، ومعايير الجودة، والري الحديث، والتصنيع الغذائي.

يبقى القطاع السياحي من اسرع القطاعات قدرة على ضخ العملات الاجنبية وتحريك قطاعات واسعة، من الفنادق والمطاعم الى النقل والتجارة والخدمات. لكن السياحة اللبنانية شديدة الحساسية تجاه الأمن والاستقرار. لذا، فان أي تحسن مستدام في الوضع السياسي والامني يمكن ان يطلق دورة انتعاش واسعة، فيما يمكن لأي تصعيد أن يعيد القطاع سريعا الى نقطة الصفر.

هنا تبرز قيمة السياحة ليس باعتبارها نشاطا موسميا فقط، بل كجزء من اقتصاد الخدمات الذي يستطيع لبنان المنافسة فيه بفضل موارده البشرية وطاقاته الاغترابية وتنوعه الثقافي.

كذلك تتوسع فرص الاستثمار ايضا في الرعاية الصحية المنزلية، الخدمات الطبية المتخصصة، الصناعات الدوائية، التدريب المهني، والتعليم المتخصص. ومع التحولات المتسارعة في سوق العمل، تزداد الحاجة الى برامج تدريب في الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والحوكمة والادارة والمهارات التقنية. وهذه مجالات يستطيع لبنان أن يقدم فيها خدمات ذات قيمة مضافة، مستفيدا من مستوى التعليم والخبرة لدى قطاع واسع من موارده البشرية. غير أن كل هذه الفرص تصطدم بمجموعة من المخاطر لا يمكن تجاهلها: عدم الاستقرار السياسي، الازمة المصرفية، المخاطر الامنية، الدين العام المرتفع، الفساد، البيروقراطية، وكلفة الطاقة. لا يمكن اقناع المستثمر بأن الفرصة ممتازة اذا كانت كلفة المخاطر تلتهم عائدها المتوقع. فالمستثمر يقارن لبنان بدول أخرى في المنطقة، ولا يكفي أن يكون المشروع مربحا على الورق، بل المطلوب أن يكون قادرا على العمل في بيئة مستقرة. وهنا تصبح الاصلاحات الاقتصادية جزءا من سياسة الاستثمار نفسها. فاصلاح القضاء، تحسين الادارة العامة، تبسيط الاجراءات، تعزيز الشفافية، اعادة هيكلة القطاع المصرفي، وضبط المالية العامة، كلها ملفات ليست منفصلة عن الاستثمار، بل هي شروط مباشرة لجذب رأس المال.

> **حين تصبح الدولة عامل ثقة يمكن أن يبدأ الاستثمار في صنع التعافي**



يمتلك لبنان ميزات يصعب تجاهلها: موقع جغرافي مميز، طاقات بشرية عالية، انتشار واسع للاغتراب، قطاع خاص مرن، وسمعة لعدد من منتجاته وخدماته في الاسواق العربية والدولية. لكن هذه الميزات لا تكفي وحدها، لأن الثقة هي رأس المال الاول. فالمستثمر لا يحتاج فقط الى اعفاءات او حوافز ضريبية، بل يحتاج الى أن يعرف بأن القواعد لن تتغير فجأة، وأن امواله قابلة للتحويل، والقضاء قادر على حماية حقوقه، والادارة تعمل وفق قواعد واضحة، فيما البنى التحتية قادرة على خدمة مشروعه.

وتشكل اجراءات مثل الاقامة الذهبية للمستثمرين غير المقيمين، والحوافز المرتبطة بالاستثمار العقاري والتنظيمات القطاعية، عناصر مساعدة، لكنها لن تكون بديلا من الاصلاحات البنيوية.

لبنان ليس بلدا فقيرا بالفرص، بل العكس، ربما تكون المشكلة الاساسية أن حجم الفرص اكبر من قدرة الدولة الحالية على تحويلها الى استثمارات. لكن بين الفرصة والاستثمار مسافة اسمها الثقة. فاذا استطاعت الدولة ان تملأ هذه المسافة بالاصلاح والاستقرار والشفافية والقضاء الفاعل والمصارف السليمة والبنى التحتية الحديثة، فإن لبنان يستطيع استعادة موقعه كوجهة استثمارية في المنطقة. اما اذا بقيت المخاطر اعلى من العائد، فستظل الفرص معلقة في الهواء، وسيبقى المستثمر يراقب لبنان من بعيد، فيما تتقدم دول اخرى اكثر استقرارا وقدرة على تحويل الفرص الى مشاريع.

المعادلة في النهاية واضحة، لبنان لا يحتاج الى اختراع فرص جديدة بقدر ما يحتاج الى ازالة المعوقات التي تمنع تحويل الفرص الموجودة الى استثمارات حقيقية. وحين تصبح الدولة نفسها عامل ثقة بدلا من ان تكون مصدرا للمخاطر، يمكن عندها ان يبدأ الاستثمار في صنع التعافي، لا أن يبقى مجرد وعد مؤجل.

